

نصّ محاضرة ألقيت في مؤتمر المسلمين التقدميين، مؤسسة فريدريش أبرت، برلين 22 - 24 تشرين الأول 2009، ونشرت في مجلة: *الحداثة* (بيروت)، 126/125 (2009)، ص 131-138.

## الفتوحات الإسلامية والتسامح الديني

عبد الرؤوف سنو  
أستاذ في الجامعة اللبنانية

ظهر الإسلام في الجزيرة العربية، ومنها انتشر من خلال الجهاد العسكري أو الديني. وبعد قرن من الزمن، أصبح عالمياً، تجسده دولة لها مؤسساتها تخضع شعوباً وأدياناً. ولا تزال الفتوحات الإسلامية حتى اليوم موضوع نقاش أكاديمي وشعبي، وفق رؤى مختلفة حول طبيعة هذا التوسع ونتائجه.

### 1- الفتوحات الإسلامية: إشكاليات الماضي والحاضر

استند المسلمون في فتوحاتهم إلى آيات قرآنية تحثهم على الجهاد وفق تفسيرات ملتبسة حول وسائل تحقيقه. وإذا كانت غاية هذا المؤتمر هي ممارسة النقد لكل ما جرى من فتوحات باسم الإسلام على أيدي مسلمين، فأقول أن غالبية المسلمين لم تستطع، لا في الماضي ولا في الحاضر، سواء من الفئات الشعبية أو المتعلمين، أن تمارس بعقلانية نقداً لهذه التجربة: أولاً باعتبار أن الجهاد أمراً مفروضاً من الله ولا يجب الخوض فيه، وثانياً بسبب التداخل المحكم بين ما هو ديني وما هو دنيوي. فنستخدم غالبية المسلمين الملتزمين الشريعة من أجل الدفاع عن الإسلام، وترى فيها كل الحلول لمشكلات الحاضر والمستقبل. فتتجنب الاجتهاد خشية أن يفتح الباب أمام حرية سلطة العقل واستخدام معايير ومفاهيم علمية لنقد منهجية التاريخ الإسلامي أو للتبحر في الشريعة وفق رؤى جديدة لجعلها تتماشى مع مقتضيات الظروف الراهنة. وهناك قلة صغيرة من المسلمين تخشى توجيه النقد إلى الإسلام، دين ومؤسسة، بدافع الخوف أو الخشية من العزلة الاجتماعية والدينية، كما حصل لعدد من شيوخ الأزهر. وتقف المؤسسة الدينية، مدعومة من المؤسسة السياسية، بالمرصاد ضد أي منحي للنقد يمسّ الإسلام جوهرًا وشكلًا وبالتالي نفوذها، والذي يأتي من داخل البيت الإسلامي. والشواهد على ذلك كثيرة، من إخوان الصفا، والسهروردي والحلاج وعلي عبد الرازق وطه حسين وصادق جلال العظم، وصولاً إلى نصر حامد أبو زيد وحسن حنفي، وكان آخر القافلة سيد القمني في مصر. كما تتصدى المؤسسة الدينية ويساندها المجتمع الإسلامي في أي بقعة من بلاد الإسلام، بقوة لأي مسّ وتشويه ونقد لاذع بالإسلام يأتي من الخارج، كرواية سلمان رشدي والرسوم الكاريكاتورية التي تناولت بخساسة الرسول محمد.

في مقابل الرؤية الإسلامية، تنظر معظم الأدبيات الغربية إلى الفتوحات الإسلامية بمفاهيم الحاضر، مستخدمة حقوق الإنسان والديمقراطية والقانون الدولي والحدود القومية للدول لإطلاق أحكام على تجربة تاريخية ولت، لكن آثارها لا تزال تتفاعل حتى اليوم - إنها معايير لا تصح في كتابة التاريخ الذي من أولى منهجيته الا نقيس الماضي على الحاضر مطلقاً، بل نتعلم من الماضي وتجاربه. فتخط ما بين الإسلام كدين والإسلام السياسي، كدولة ومؤسسات. فالإسلام كدين، انتشر في بعض مراحل كالمسيحية من دون فتوحات عسكرية، وعلى سبيل المثال ما حصل في جنوب شرق آسيا من خلال الدعوة والتجارة، فكان مثلاً على التعايش مع الإديان الأخرى. أما الذي انتشر من خلال الفتوحات، فهو الإسلام السياسي من أجل تأمين ما نسميه اليوم "المجال الحيوي" وإقامة إمبراطورية واسعة الأجزاء، عبر ضم أراض وأقاليم وشعوباً جديدة إليها وبالتالي

تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية. وهذا لم يحدث من دون إخضاع الآخر لنظام غريب. إن ما تنذرع به الأدبيات الإسلامية بأن الجهاد اقتصر على التوسع ونشر الدين الجديد فحسب، هو في رأينا عباءة لتغطية أهدافاً سياسية واقتصادية.

لقد فعل العثمانيون الشيء نفسه، خلال توسعهم في الشمال الغربي من آسيا الصغرى أو بعد عبورهم إلى أوروبا. ومن المؤكد أن بناء إمبراطوريتهم الواسعة تجاوز كل مسوغات الجهاد عبر التوسع في مناطق خارج الأطر الدينية واللغوية والعرقية التركية، بهدف المنافع السياسية والاقتصادية. فالجزية ونظام الدفشمرة، كانا أسوأ ما مارسه العثمانيون من إساءة إلى حقوق الإنسان بمفاهيم اليوم. فكانا وراء أسلمة الكثير من الألبانيين.

رغم شعارات الجهاد، تبقى الفتوحات الإسلامية والعثمانية، وفق معايير حقوق الإنسان اليوم، توسعاً لفرض دين وقيم وعادات على شعوب أخرى أو إخضاعها لسلطة أجنبية. لقد تأسست كل الإمبراطوريات القديمة بواسطة قهر الآخر وإخضاعه واستغلاله، وسارت الإمبراطوريات في العصور الوسطى، وليس الدولة الإسلامية وحدها، في الطريق نفسه، ثم جاء الاستعمار ليكوّن إمبراطوريات على حساب الشعوب الأخرى واستعبادها، والانتداب بعد الحرب العالمية الأولى ليحقق أهدافاً تحت ستار النهوض بالشعوب التي كانت خاضعة لحكم أجنبي، حتى الدول القومية الحديثة، شهدت حروباً وسفك دماء في سياق تشكيلها، فدخلت شعوب وأراض في نطاق هذه التشكيل. لكن الفرق بين الفتوحات الإسلامية من جهة والحروب الصليبية القديمة (حروب الفرنجة) وكل أنواع الصليبية الجديدة، وفق ما يصطلح عليه المسلمون الملتزمون، أن المسلم يمارس النقد تجاه تجربته السلبية مع الغرب وتبيان الصفحات الناصعة في مقاومته له، وصولاً إلى حروب اليوم، فيما يمتنع عن ذلك بالنسبة إلى الفتوحات الإسلامية، باعتبارها أمراً مفروضاً من الله. ويتم التغاضي عمداً عما سببته الفتوحات الإسلامية من أذى للآخرين، معنوياً أو جسدياً، والتستر وراء آيات قرآنية متعددة التفسير لتبرير الجهاد العسكري. في المقابل، يمارس الغرب النقد لكل تاريخه، وهذا يعود إلى استخدام سلطة العقل والعلمنة والثقافة المجتمعية والنظرة العلمية إلى الأمور، واعتماد منهجيات حديثة لتفسير التاريخ ليس أقلها الجدلية التاريخية.

## 2- نظام أهل الذمة: تسامح أم مصالح اقتصادية؟

إن أحد أوجه النقد للفتوحات الإسلامية يطال نظام "أهل الذمة"، الذي نظم بصورة فريدة لا سابقة لها، فهي عملية إخضاع غير المسلمين إلى الإسلام كمؤسسة سياسية ومجتمعية. وبموجب هذا النظام، انقسم المجتمع في "دار الإسلام" بين المسلمين أصحاب السيادة وبين أهل الكتاب في درجة أدنى. ووفق الشروط العمرية الملتبسة، والتي ربما لم تُطبق في كل العهود الإسلامية، أو ربما لم تكن موجودة أبداً وفق تريتون، كان لا يُسمح للذمي بالانخراط في الجيش، ومن سُمح له الانخراط في الإدارة بتولي مناصب عالية كالوزارة أو في الدواوين، لم يلبثوا أن تحولوا تدريجاً إلى الإسلام مكرهين في الغالب. وعلى الصعيد الاجتماعي، مُنع الذمي من الزواج من مسلمة، وتعرض للإهانات والتعسف والظلم، من أوامر خاصة بالملايس والسلوك في الشارع، ومصادرة الممتلكات ودور العبادة وتحويلها إلى مساجد.

لكن الخيارات الثلاثة التي واجهها غير المسلمين: إما الحرب أو اعتناق الإسلام أو الاحتفاظ بدينهم ودفع الخراج على الأرض والجزية على الرأس، لقاء الحصول نظرياً على حماية الدولة الإسلامية ورعايتها وتقديمهم الولاء والطاعة لها والقبول بالتموضع في مرتبة اجتماعية أدنى، تبقى في ضوء مفاهيم اليوم، بعيدة عن التسامح وحقوق الإنسان. إن نظرية إما أو، جعلت المسيحية تختفي في الجزيرة العربية وبلاد الشام، بسبب ثقل الجزية أولاً، والإزدراء الاجتماعي ثانياً. فالخليفة الراشد عمر بن الخطاب زعم أن المسيحيين ينشرون الوباء في الجزيرة، ثم اجتهد قائلاً أن الرسول قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب، وبالتالي تم ترحيل كل المسيحيين من الجزيرة العربية، بمن فيهم مسيحيو نجران الذين حملوا عهداً من الرسول.

وعلى الرغم من ذلك، علينا أن نفهم الثقافة الدينية والسياسية والمجتمعية التي جعلت الدولة الإسلامية تطبق نظام أهل الذمة، وليس غيره.

**1-** لم يكن بإمكان الدولة الإسلامية استيعاب أهل الذمة بعقائدهم وفق مفهوم المواطنة الحديثة التي تجعل المواطنين سواسية. فالإسلام عرف الأخوة في الدين الإسلامي التي هي أساس النظام الاجتماعي وانبثقت عنها نظرية "الأمة الإسلامية"، وليس الأخوة الإنسانية، أو المواطنة التي تجعل أفراد المجتمع، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الإثنية، مواطنين لا رعايا. فالوطن هو "دار الإسلام" حيث تسود الأمة الإسلامية، وتعيش مختلف الشعوب والأعراق الخاضعة لسلطة الإسلام، من دون أن يحصلوا على الحقوق التي يتمتع بها المواطن المسلم، رغم أنهم كانوا يدفعون ما عليهم من ضرائب محقة أو جائرة، وتعرضوا في بعض العهود إلى معاملة سيئة.

**2-** تؤكد الأدبيات الإسلامية باستمرار أن تطبيق نظام "أهل الذمة" هو دليل على التسامح الإسلامي، وهذا في رأينا ليس كل الحقيقة. فخلف النظام المذكور، كانت توجد المصالح الاقتصادية للنظام الإسلامي الحاكم. فكان السادة المسلمون أمام خيارين: إما أسلمة غير المسلمين بالقوة وخسارة الجزية، أو إجبارهم على دفع الجزية والخراج، حيث كانت الضريبة الأخيرة تدفع إلى جانب الضريبة الأولى بالنسبة إلى الفلاحين من هم على غير دين الإسلام. وكان احتفاظ أهل الذمة بعقائدهم يعني انسياب الأموال بغزارة إلى بيت المال الإسلامي. من هنا، جرى ابتداء نظام "أهل الذمة" لجباية الضرائب من غير المسلمين، وتغليف ذلك بستار التسامح.

إن توسع المسلمين من العرب البدو إلى خارج الجزيرة العربية، لم يكن هدفة الوحيد نشر الإسلام، ولكن لإيجاد "مجال حيوي" اقتصادي للدولة الإسلامية الناشئة، ذلك أن موارد الجزيرة العربية لم تعد تكفي أهلها. قبل ظهور الإسلام، كان الاقتصاد البدوي يقوم في معظمه على الغزو، وبعد ظهور الإسلام، استمر هذا الغزو، وهذه المرة إلى خارج الجزيرة العربية، تحت شعار الجهاد. في البداية، جرى التوسع في اتجاه المدن والحواضر التجارية من أجل وضع الحركة التجارية تحت السيطرة الإسلامية، ثم بعد ذلك السيطرة على الأرياف ومن يعمل عليها من غير المسلمين لتأمين التزود بالمنتجات الزراعية. من هنا، لم يجر التشدد في فرض الإسلام على أهل الذمة، خشية أن تنقص موارد بيت المال. والشواهد على ذلك كثيرة.

عندما هبطت العائدات المالية للدولة الإسلامية، بسبب دخول غير المسلمين في الدين الحنيف، أُجبر المنخرطون الجدد في الإسلام على الاستمرار في دفع الجزية، إلى أن قام الخليفة عمر بن عبد العزيز (717 - 720) برفعها عنهم. ولم تكن سياسة الخليفة المذكور نموذجاً للعهود الإسلامية الأخرى. لكنها كانت دليلاً على أن الجزية التي ذكرها القرآن الكريم، كانت في أساس الاقتصاد الإسلامي. فعندما طالب أحد الحكام المصريين المسيحيين بالبقاء على دينهم، لم يكن هذا دليلاً على التسامح الإسلامي، بل مسألة اقتصادية، كي لا تهبط عائدات الجزية.

وكلما توسعت الدولة الإسلامية، كلما تراجع "التسامح"، وأصبحت وضع أهل الذمة أشد هشاشة. فيصبح الشارع أكثر ضيقاً على الأقليات، والإسلام الرسمي أشد فظاظة، والعلماء أكثر بعداً عن التسامح. في عصر الرسول محمد، استفاد أهل الذمة المحتاجين من أموال "بيت المال". وعندما أبرم الأقباط معاهدة مع المسلمين الفاتحين لمصر، حدد حجم الجزية بمقدار فيضان نهر النيل عند وصوله إلى منتهاه، وهذا دليل تسامح مالي في إطار نظام أهل الذمة في العصر الإسلامي الأول. ومع الوقت، جرت الإطاحة بضمانات الخليفة عمر بن الخطاب للمسيحيين في منع هدم الكنائس أو تحويلها إلى مساجد، وبإعفاء المسيحيين العرب من الجزية، كما فعل بعض الخلفاء الأوائل، والتي كانت تفرض على الرجال البالغين، أو استفادة الذمي من بيت المال.

على كل حال، من الخطأ الاعتقاد أن أهل الذمة هم وحدهم من تعرض للظلم والقهر على يد النظام الإسلامي. فالمسألة في رأينا سياسية تتعلق بالولاء للسلطة، واقتصادية تتعلق بالموارد المالية للدولة، وشملت المجتمع ككل، حيث كان أهل الذمة الحلقة الأضعف اجتماعياً تجاه الدولة والمجتمع الإسلامي. فكانت المصادرات التي تطال أهل الذمة للاستفادة الشخصية منها في الغالب، تطال كذلك مسلمين. بعد عمر بن عبد العزيز وبين سنتي 739 و772، نشبت ثورات عدة في مصر شارك فيها أقباط ومسلمون، بسبب فرض ضرائب قاسية. لكن تعرض المسلمين والمسيحيين معاً للظلم والاضطهاد، لم يؤد إلى كسر الحواجز الاجتماعية بينهم، بسبب الانتماء الديني؛ فطلت نظرة المسلم إلى نفسه على أنه وحده المكوّن للأمة الإسلامية صاحبة السيادة في "دار الإسلام"، بينما يندرج الذمي في مرتبة أدنى. وإذا ما حصل أي خلل في هذه المعادلة من ناحية إزالة مظاهر التمايز

الاجتماعي والسماح بترميم الكنائس، وحصول المسيحيين على مراكز رفيعة في الإدارات المالية والضريبية في الدولة، كانت الاضطرابات تندلع ويتعرض أهل الذمة للقهر والظلم. وتبقى الصفحة السوداء في عهود عدد من الخلفاء، لا سيما المتوكل على الله العباسي (822 – 861) الذي اتخذ تدابير قاسية ضد الشيعة، واعتمد تدابير قمعية ضد غير المسلمين وأرغمهم على التقيد كلياً بـ "الشروط العمرية" في ما يتعلق بوضعهم كذميين، ولا سيما لباسهم ومظهرهم الخارجي. وكذلك الحاكم بأمر الله الفاطمي (985 – 1021)، إذ تعرض المسيحيون والمسلمون للظلم والقتل والمصادرة، حتى أن الحاكم أمر بهدم الكنائس والإديار، ومنها كنيسة القيامة (التي ما تزال حتى اليوم تسمى في المصادر الإسلامية كنيسة القمامة)، متجاوزاً العهد المشهور لعمر بن الخطاب في كيفية التعاطي مع أهل الكتاب. ولشدة غرابة شخصيته، أنه سمح خلال حكمه للمسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام أن يعودوا من جديد إلى ديانتهم الأولى، من دون أن يعاقبوا على ارتدادهم.

وفي إطار نفي التهم حول عدم التسامح، تركز الأدبيات الإسلامية على أن بعضاً من أهل الذمة كانوا مقربين من الحكام المسلمين ومن السلطات، وأنهم أسهموا بجدارة في الحركة العلمية والترجمة، وفي الإدارة وفي النهوض في الحضارة الإسلامية. وقد فعل العثمانيون الشيء نفسه مع اليونانيين والأرمن لجعلهم يخدمون في إدارة العلاقات الخارجية، وهذا ليس مرده التسامح الإسلامي، وإنما ضرورات الحاجة إليهم، حيث كان النقص أو التقصير العثماني واضحاً في مجال اللغات الأجنبية والعلاقات الدبلوماسية.

### **3- الوجود الصليبي وبعده: تدهور أوضاع المسيحيين الشرقيين**

لقد زادت حروب الفرنجة من النفور بين المسلمين والمسيحيين، وأصبح الآخرين في مصر وبلاد الشام مشتبهين بهم بأنهم على علاقة بالمسيحي الأجنبي الذي يهاجم "دار الإسلام"، مع أن التاريخ يؤكد أن قادة مسلمين تعاونوا مع الصليبيين، وأن قسماً كبيراً من المسيحيين الشرقيين لم يقف إلى جانب الصليبيين، ورفض أن يشكل حزاماً بشرياً كي يُحكم الصليبيون السيطرة على القدس. رغم ذلك، تعرض المسيحيون للإكراه على تمويل الحرب ضد الصليبيين من خلال المصادرات والضرائب الباهظة.

بعد انتهاء الحروب الصليبية، وجدت المسيحية الشرقية نفسها من جديد وحيدة مع الإسلام. إن هبوط الجزية في مصر وبلاد الشام هو دليل على تحول مسيحيين إلى الإسلام، أو هجرتهم. صحيح أن المماليك منحوا تجاراً مسيحيين امتيازات تجارية لغايات اقتصادية، إلا أن حاجتهم الماسة إلى الأموال، جعلتهم يصادرون أموال الأغنياء، مسلمين ومسيحيين، وبما أن التجارة في مصر وبلاد الشام كانت في غالبيتها بأيدي المسيحيين، فقد طالهم الظلم أكثر. كما عمد المماليك إلى هدم الكنائس كنوع من العقاب ومصادرة أملاك كبار رجال الدين المسيحيين وفرض ضرائب استثنائية جائرة على المسيحيين، مع أن الإسلام يحرم هكذا ممارسات. أن دعوات البابوية للنثار من المسلمين والإسلام ساعدت على موجة العداوة ضد المسيحيين المحليين. فقام المماليك بذلك على خير وجه، علماً أن التجار الإيطاليين استمروا يزودون المماليك ومن قبلهم الأيوبيين بالارقاء الضروريين لقوة جيشهم، فضلاً عن تزويدهم أيضاً بالحديد والاشباب التي كانوا يفتقرون إليها من أجل بناء الاساطيل، ما يعني أنه لم يكن للربح التجاري أية هوية. وبمناسبة سقوط القسطنطينية عام 1453، صادر السلطان المملوكي في مصر أملاك بعض المسيحيين، وسجن بعضهم الآخر، وهدم بعض الكنائس. وفي بلاد الشام، جرت الاحتفالات بمناسبة الانتصار على "الكفرة".

### **4- المسيحيون في الدولة العثمانية: ما بين نظام الملة والمواطنة المرفوضة**

لم يتعرض المسيحيون إلى الاضطهاد السافر على أيدي العثمانيين إذ كان هناك تسامح عثماني في بداية تأسيس الدولة، حتى أن أمراء مسيحيين في غرب آسيا حاربوا إلى جانب العثمانيين للتخلص من الحكم البيزنطي واستمروا يستفيدون من نظام التيمار حتى نهاية القرن الخامس عشر. وعندما أُجبر اليهود على الفرار من إسبانيا، رحبت بهم الدولة العثمانية. فتمتعوا كالمسيحيين، في ظل "نظام الملة" العثماني، بوضع مريح، وتمتع بطيريك الأرثوذكس بوضع مميز، بحيث تبوأ مكانة رفيعة في السلطنة. وبذلك، بدت الدولة العثمانية مختبراً رائعاً للتعددية الدينية والعرقية. لكن عندما أخذ الأمر يتعلق بالولاء السياسي، وبدأت الامتيازات الأجنبية والمسألة الشرقية تسبب خطراً على سلامة السلطنة، ودخل مسيحيو السلطنة في مشاريع الدول الأوروبية، تعرضوا

لحملات شعبية، وخاصة عندما كانت الهزائم تُلحق بالدولة العثمانية، وهذا ما حصل اثناء الحملة الفرنسية على مصر. وفي عام 1820، أقدم السلطان محمود الثاني على إعدام بطريك الأرثوذكس جورجوس بتهمة التحريض على الثورة في اليونان، في أجواء هياج شعبي عثماني ضد المسيحيين بسبب الثورة اليونانية. وفي عام 1860، كان الحسد الاقتصادي وراء المذابح بين المسلمين والمسيحيين في دمشق وجبل لبنان. وغض السلطان عبد الحميد الثاني الطرف، وربما بأمر منه، عن مذابح الأكراد ضد الأرمن، وحصل أسوأ من ذلك خلال الحرب العالمية الأولى.

عندما أتى الحل للمسألة الدينية في السلطنة العثمانية على يد أوروبا، بخلق مواطنة عثمانية تقوم على إصلاحات وتؤسس لتسامح متبادل، حصل رفض إسلامي - مسيحي مزدوج للتنظيمات العثمانية. فاعتبرها المسلمون ضريبة قاصمة لسيادتهم كأمة إسلامية ورفضوا أية مساواة بينهم وبين المسيحيين. أما المسيحيون، فلم يعينهم الوطن العثماني بشيء، وفضلوا البقاء تحت نظام الملة والحماية الأجنبية ودفع الجزية التي نصت مراسيم الإصلاح على إلغائها، لقاء عدم الخدمة العسكرية والحصول على شيء من الحرية في إدارة شؤونهم وبالتالي التفوق على المسلمين اقتصادياً وثقافياً. في المقابل، لم يجد المسلم من يحميه، عندما كان يهمل رزقه وأرضه لتأدية الخدمة العسكرية. لقد ركزت الأبحاث على ما تعرض له المسيحيون في الدولة العثمانية من غبن وظلم، وأغفلت أوضاع المسلمين. ويمكن القول، إن الملل غير الإسلامية كانت أقل عرضة للاضطهاد العثماني من المسلمين.

## 5- استنتاج

إن هيمنة المؤسسة الدينية، وعدم الفصل ما بين الديني والدنيوي، وعدم التطور في اتجاه عقلنة الفكر الإسلامي، والضغط الذي يتعرض له الإسلام على أيدي القوى الخارجية، كما يحصل حالياً في أفغانستان والعراق وفلسطين، جعل المسلم يبتعد عن نقد تجربته التاريخية، ولا يريد أن يكون في الوقت نفسه عاملاً فاعلاً في هدم الإسلام من الداخل. إن أي نقد للإسلام يسبب ردة فعل إسلامية جماهيرية شديدة الحساسية. فيعتبر المسلم ذلك هجوماً على دينه، الذي أصبح هويته، نتيجة وعي تراكمي يركز على الإسلام وعلى القرآن والسنة وممارسة رجال السياسة والدين. من هنا، بدأنا نرى استخداماً كثيفاً للقرآن للرد على الحملات على الإسلام. وفي رأينا، أن تمسك المسلم بدينه والاعتزاز به، يجعله لا يمارس نقداً لتجاربه التاريخية والسياسية، ويمكن القول أن المسلم يرى إن من واجبه التصدي لذلك، حتى ولو خضع النقد الموجه تجاه الإسلام لمعايير علمية. فهو مكبل بنصوص لا يريد إعادة تفسيرها ولا ممارسة الاجتهاد، في ضوء ثقافته الدينية وتغيب سلطة العقل واستهدافه من قبل الغرب، ما يعيقه في حاضره عن مواجهة العصر والمستقبل.

يزعم المسلمون أن الوجود المسيحي في الشرق هو أكبر دليل على التسامح الإسلامي. وإذا كان هذا حقيقة، فلماذا يتلاشى هذا الوجود في المشرق العربي ويُهْمَش، ولنا نماذج ما تزال ماثلة أمامنا في لبنان والعراق وفلسطين. لكن عدم التسامح الإسلامي لا يقارن بما تعرض له المسلمون في أسبانيا، ولا اليهود في أسبانيا وفي روسيا القيصرية وفي ألمانيا النازية. وبمقارنة بسيطة نستطيع أن نرى بوضوح مدى التسامح الذي يعيش فيه المسلمون اليوم في أوروبا، حيث يمارسون شعائرهم الدينية وثقافتهم وبناء دور العبادة بحرية ومن دون مضايقة الدول التي تستضيفهم، فضلاً عن خيارهم بارتداء الزي الإسلامي. وقبل فترة قصيرة، سمحت محكمة في برلين لتلميذ تركي بممارسة فريضة الصلاة في غرفة منفردة في مدرسته. وأعلن أحد المسلمين باعتزاز عن وجود نحو مائتي مسجد في ألمانيا. في المقابل، لا نرى موقفاً مشابهاً للتسامح الأوروبي في معظم البلدان العربية والإسلامية. ففي معظم دول الخليج لا يُسمح ببناء الكنائس والمعابد، وفي بعضها لا يمكن للمسيحي أن يمارس شعائره علناً. وفي مصر، ليس مسموحاً ببناء كنائس جديدة، أو حتى ترميم القديم منها، من دون مرسوم جمهوري. لقد منع الأمن العام اللبناني، بناءً على طلب من مدير الشؤون الدينية في دار الفتوى، ومن دون تقصي الحقيقة، تداول كتاب "تاريخ القرآن" لمؤلفه تيودور نودلكره بزريعة أنه "يطعن بالقرآن الكريم وبالنبى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، وبأمهات المؤمنين - زوجات النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ويثير النعرات الطائفية ويمس بمشاعر المسلمين". أما سبب المنع الحقيقي، فهو عدم قدرة مرجعيات دينية تحمل وجود اسم مترجمه المسيحي الدكتور جورج تامر على غلاف الكتاب تحت عنوانه "تاريخ القرآن".

وإذا كانت غاية هذا المؤتمر هي العثور على مسلمين مثقفين وتقدميين، كما تقولون، ينقدون تاريخهم بعلمية ومعايير الحاضر، فأقول لكم أنكم تبحثون عن قوى غير فاعلة. فكلما اشتد ظلم الغرب تجاه المسلمين، كلما قوى ساعد الإصولية المتطرفة التي تكفر المسلمين قبل المسيحيين، وتضعف بالتالي من دور المسلمين التقدميين والعلمانيين. وأعتقد أن أهم هدف يجب أن نتوجه إليه اليوم، هو عدم البكاء على الماضي، بل العمل على تقوية سلطة العقل عند المسلمين لتجديد الفكر الديني الإسلامي، وتوسيع قاعدة الحريات والديمقراطية، التي ستؤسس لعملية نقاش موضوعي للقضايا الأساسية الراهنة للوصول إلى نتائج نبني عليها الحاضر. عندها يمكن نقد الماضي من قبل المسلمين، من دون خوف أو النحيب عليه.